



كلمة السيد رئيس الحكومة
جلسة المساءلة الشهرية بمجلس النواب

حول موضوع: "السياسة العامة المتعلقة بالمقاومات الصغرى والصغيرة جدا"

مجلس النواب، الإثنين 15 دجنبر 2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد رئيس مجلس النواب المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

في البداية، أتقدم باسمي وباسم أعضاء الحكومة بخالص التعازي والمواساة لعائلات ضحايا الفيضانات، التي عرفتها مدينة أسفي خلال الساعات الماضية. سائلين الله العلي القدير أن يلهمهم الصبر والسلوان، وأن يمنح المصابين الشفاء العاجل.

شاء القدر أن تتهاطل الأمطار، حوالي 37 ملم في وقت وجيز، ما تسبب في إحداث سيول مست سوق "باب الشعبة" التاريخي، وهو ما أدى إلى فقدان عدد من التجار والحرفيين، رحمهم الله.

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني الحضور إلى مجلسكم الموقر، طبقا للفصل 100 من الدستور.

وأشكركم على اختيار مناقشة "السياسة العامة المتعلقة بالمقاولات الصغرى والصغيرة جدا"، محورا لهذه الجلسة الدستورية حول السياسة العامة.

وذلك بالنظر لما يحتله هذا الموضوع ضمن الاهتمامات الملكية المتبصرة، التي ما فتئ يوليها جلالته نصره الله لقضايا التأهيل المؤسسي الوطني وتدعيم جهود التماسك الاجتماعي والاقتصادي.

كما أن هذا الموضوع يستمد أهميته الكبرى، بالنظر لكونه يمثل إحدى الجوانب الرئيسية للتدخلات الحكومية.

إذ لا شك أن النشاط المقاولاتي الصغير والمتوسط ببلادنا، يساهم بشكل بالغ في الرفع من مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية.

لا سيما على مستوى تحفيز المجالات الترابية ودعم الحياة الاقتصادية بالجهات.

حضرات السيدات والسادة،

لقد جعل المغرب من تحسين مناخ الأعمال أولوية وطنية، ووضع استراتيجيات كبرى ومتكاملة من أجل تشجيع النسيج الاقتصادي وتنويع محركات النمو.

هذه الدينامية الحيوية، لم تقتصر فقط على تحديث القطاعات الانتاجية التقليدية، بل استطاعت ترسيخ مكانة المملكة في المجالات الواعدة ومهن المستقبل.

فضلا عن مواصلة تنزيل الأوراش الهيكلية للبنيات التحتية الأساسية، وفق مقاربة حديثة قائمة على متانة المؤسسات وحكمة مختلف المؤشرات الاقتصادية.

وبفضل الإرادة الملكية السامية، تمكنت الحكومة الحالية من توسيع آفاق هذا التوجه من خلال إحداث مراجعة عميقة للمنظومة الاستثمارية ببلادنا والرفع من قدراتها التنافسية.

وذلك من خلال منح قضايا الاستثمار نفسا متقدما، وتمكينها من لعب أدوارها الطلائعية على مستوى الإسهام الفعلي في خلق الثروة وإنتاج شروط التنمية البشرية المستدامة والدامجة.

وفق شراكة مسؤولة بين القطاعين العام والخاص، جعلت من المملكة قاعدة موثوقة للاستثمار وقطبا قاريا فريدا من نوعه، وواحدة من الوجهات الصاعدة على مستوى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخلق القيمة المضافة العالية.

حضرات السيدات والسادة،

إن مختلف هذه الأسس الاقتصادية الصلبة التي تمكنا من ترسيخها، حكومة وبرلمانا، تشكل أرضية سانحة لتحقيق انتقال سوسيو-اقتصادي حقيقي.

إضافة إلى كونها إطارا ملائما لتسريع وتيرة التنمية والنهوض بالإدماج الاقتصادي، وتقديم أجوبة واقعية وعملية على قضية التشغيل.

ذلك أن التوجيه الأمثل للاستثمارات الوطنية وتلبية حاجيات المجتمع، لم تنحصر فقط في مجرد تدابير ظرفية أو محاولة إيجاد حلول مؤقتة.

بل هي إصلاحات مبنية على قناعات سياسية واضحة، وتعكس رغبة حكومية جادة في إحداث التغييرات الجذرية والمستدامة.

ولعل التحولات المهمة التي يعرفها سوق الشغل ودينامية المقاولات الوطنية، لدليل واضح على مدى الانخراط الحكومي في تحقيق مقومات العدالة الاجتماعية والإنصاف الاقتصادي، لاسيما في صفوف الشباب والنساء.

واسمحوا لي السيدات والسادة النواب المحترمون، أن أعيد التذكير مرة أخرى، على أن الحكومة منذ تنصيبها وضعت خطة متكاملة لفائدة المقاولات المغربية.

مانحة بذلك اهتماما غير مسبوق وفرصا طموحة للنسيج المقاولاتي الوطني، تزاوج في نفس الوقت بين تدعيم القدرات الذاتية للمقاولات مع تحسين بيئتها الخارجية.

وقد تمت ترجمة هذه الرؤية الحكومية إلى قرارات ناجعة وسياسات ميدانية ملموسة، ساهمت في توفير سبل انتعاش المقاولات والرفع من مردوديتها.

كما كان لها الفضل في تجاوز مختلف العراقيل والتحديات التي كانت تعيق النشاط الاستثماري للمقاولات وتحد من فعاليتها وتحديثها ونموها.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن الحكومة لم تتوان منذ تنصيبها في تقديم مختلف أشكال الدعم اللازم، للتخفيف من حجم الصعوبات الظرفية التي مست الجسم المقاوالاتي الوطني. عبر إجراءات استعجالية وفورية، ساهمت في التخفيف من ارتفاع الأسعار وندرة المواد الأولية على الالتزامات التعاقدية للمقاولات في إطار الصفقات العمومية، ضمانا لاستمرار نشاطها وقدرتها التنافسية، واستكمالا للمشاريع المتعاقد بشأنها. فضلا عن المجهودات المالية الكبيرة التي تحملتها الدولة، لاسترداد متأخرات الضريبة على القيمة المضافة لصالح المقاولات في وضعية صعبة.

والتي بلغت إلى حدود اليوم ما يناهز **78 مليار درهم**، مساهمة بذلك في إنعاش خزينة المقاولات والحفاظ على توازنها المالية. دون إغفال الأثر الإيجابي للإصلاح الذي عرفته الضريبة على الشركات، من خلال خفض وتوحيد الحد الأدنى لهذه الضريبة في سعر 20% بالنسبة للمقاولات التي تقل أرباحها عن 100 مليون درهم. وهو الإجراء الذي شمل خصوصا نسيج المقاولات الصغرى والمتوسطة.

هذا، بالإضافة إلى إصدار قانون آجال الأداء المتعلق بالمقاولات ووضع النظام المتعلق بتتبعها، مما مكن من تعزيز الشفافية في العلاقات التجارية بين الفاعلين الاقتصاديين، ومراقبة مدى احترام المقاولات الكبرى لآجال أداء مستحقات مورديها.

وهي إمكانيات استثنائية فعالة، تجاوبت بشكل سريع مع دقة المرحلة، ووضعت المقاولات ضمن مسارات آمنة للصمود والتعافي الاقتصادي والحفاظ على استقرار مناصب الشغل. ومما يزيد من نجاح هذه المقاربة، هو قدرة الحكومة على وضع إطارات جديدة من المنتجات المالية المبتكرة، وتوفير عروض بنكية ملائمة لتسهيل ولوجية المقاولات للتمويل.

وذلك من خلال حزمة من الحلول التمويلية التي ساهمت في الاستجابة بشكل مناسب لمختلف المتطلبات الاستثمارية للشركات، ومواكبة رهاناتها وأهدافها المستقبلية، المرتبطة أساسا بدعم الأنشطة الإنتاجية والخدماتية وتشجيع الابتكار.

من بينها إغناء عروض "الضمان" للمقاولات المتضررة من جائحة كوفيد-19 (كضمان أكسجين، ضمان المقاولين الذاتيين، وضمان إقلاع المقاولات الصغرى والمتوسطة).

إضافة إلى إطلاق برنامجي "تطوير- نمو أخضر" و "تطوير- مقالة ناشئة"، التي تروم دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة من أجل إنتاج خال من الكربون، وتمكينها من التحول إلى ممارسات صناعية صديقة للبيئة. فضلا عن تحرير مؤهلات حاملي المشاريع الصناعية المبتكرة والخدماتية وتحفيز التصنيع المحلي. دون إغفال الجهود المبذولة من قبل صندوق محمد السادس للاستثمار، لمضاعفة حجم التمويل الموجه لتعزيز نجاعة الاستثمارات الوطنية. فالعروض المتعلقة بكل من-Cap "Access" و "Cap-Hospitality" تؤكد التعبئة المضاعفة لكل المؤسسات المعنية، كما أنها تشكل أرضية مثالية لمواكبة استعدادات بلادنا لتنظيم التظاهرات الرياضية المقبلة.

حضرات السيدات والسادة،

لا يمكننا الحديث اليوم عن الانتقالات التي تشهدها المقولة الوطنية، دون استحضار واحدة من الإصلاحات الفارقة التي ميزت هذه التجربة الحكومية.

ويتعلق الأمر بإقرار ميثاق جديد للاستثمار منذ السنة الأولى من هذه الولاية، وذلك بعد مرور أزيد من 26 سنة على قانون الاستثمار في نسخته السابقة.

ويندرج هذا الإطار التشريعي المتقدم وشديد الأهمية، في إطار حرص الحكومة على تنفيذ التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، كما وردت في الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة بتاريخ 14 أكتوبر 2022.

حيث قال جلالتة حفظه الله، "وننتظر أن يعطي الميثاق الوطني للاستثمار، دفعة ملموسة، على مستوى جاذبية المغرب للاستثمارات الخاصة، الوطنية والأجنبية. وهو ما يتطلب رفع العراقيل، التي لاتزال تحول دون تحقيق الاستثمار الوطني لإقلاع حقيقي، على جميع المستويات". (انتهى منطوق الخطاب الملكي).

وتفعيلا لهذا الطموح الملكي الواعد، عملت الحكومة على إرساء ملامح استراتيجية شاملة لتشجيع وتنمية الاستثمارات.

تلتقي في مجملها حول وضع نماذج حديثة للدعم وتوفير بيئة شفافة في وجه المستثمرين، مع تحريك عجلة الاقتصاد الترابي واستهداف دقيق للقطاعات ذات الأولوية.

كما أن هذه المقاربة الحكومية لم تقتصر على الجوانب التقنية لهذا المشروع، بل عملت على تكريس آثاره الملموسة وتجسيد مضامينه على أرض الواقع.

فبقدرة تشغيلية عالية وبقيمة مضافة غير مسبوقة، شكل الميثاق الجديد أداة حقيقية لتحفيز مداخل العدالة الاجتماعية ورفع تحدي تقليص الفوارق المجالية، مع تعزيز التوازن الترابي في توزيع منافع وثمار الاستثمار.

وهو ما مكن من ضخ دينامية قوية وزخم إيجابي على انتعاش الاستثمارات، فمنذ دخول ميثاق الاستثمار حيز التنفيذ في مارس 2023، عقدت اللجنة الوطنية للاستثمار تسعة (9) اجتماعات، تمت خلالها المصادقة على 250 مشروعا استثماريا، بقيمة إجمالية بلغت 414 مليار درهم، ستمكن من خلق 179.000 فرصة شغل مباشرة وغير مباشرة.

وقد توزعت هذه الحصيلة الإيجابية على جميع جهات المملكة، حيث شملت 49 إقليمًا وعمالة، و34 قطاعًا اقتصاديًا متنوعًا. خاصة في مجالات السياحة والصناعة الغذائية وصناعة السيارات والنسيج، بالإضافة إلى مجالات لا تقل أهمية كالطاقة ومواد البناء والصيدلة، والكيمياء والصحة والنقل.

وبالموازاة مع ذلك، تواكب الحكومة هذا التقدم النوعي من خلال خارطة طريق رائدة لإصلاح مناخ الأعمال، تهدف مختلف مبادراتها الاستراتيجية إلى دعم التنافسية الوطنية.

وقد تمكنا ولله الحمد، من إطلاق 98% من هذه المبادرات والمشاريع، بنسبة إنجاز بلغت 63%، مع مواصلة العمل على إنهاء إنجاز المبادرات المتبقية خلال سنة 2026.

وتعكس هذه الإصلاحات في مجموعها، التوجه الحكومي الحثيث نحو ضمان التقائية التدخلات في هذا المجال، وتبسيط المساطر وتطوير الخدمات الموجهة للمقاولات وحاملي المبادرات الاستثمارية.

فضلا عن إحداث مجموعة من الأنظمة المعلوماتية والشبائيك الوحيدة، لاسيما تلك الخاصة بالإحداث الالكتروني للمقاولات وفق مساطر مبسطة وآجال قصيرة.

وقد ساهمت هذا الآلية، خلال سنة 2025، في إحداث أزيد من 81.000 مقالة عند متم شهر شتنبر، بعدما تجاوز هذا العدد 95.000 مقالة محدثة خلال السنة الماضية.

كما تتعزز هذه الإدارة الرقمية المتكاملة، من خلال تحديث بوابة الصفقات العمومية، حيث شكلت الإصلاحات الأخيرة لهذا النظام خطوة متقدمة في الرفع من شفافية الطلبية العمومية مع ضمان سرعة وفعالية التنفيذ.

أما على مستوى لاتمرکز القرار الاستثماري، فإن المستجدات المرتبطة بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، تروم مواكبة المقاولات ودعم الدينامية الاقتصادية على المستوى الجهوي.

وتفعيلا لأدوار هذه المراكز في الإشراف الشامل على ملفات الاستثمار على المستوى الجهوي، فقد تم لأول مرة، إسناد عملية المصادقة والتوقيع على مشاريع اتفاقيات الاستثمار التي

تقل عن 250 مليون درهم، إلى المراكز الجهوية للاستثمار واللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

حيث أنه بفضل تركيبتها المتعددة وصلاحياتها المهمة، باتت هذه اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار تشكل إطاراً مندمجاً لاتخاذ القرارات المتعلقة بملفات الاستثمار، مع إبداء الرأي في طلبات الاستفادة من التحفيزات والامتيازات الاقتصادية، وكذا طلبات الرخص والأمر الإداري اللازمة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

وقد بلغت حصيلة تنزيل هذا النظام اللامركز، دراسة ما يعادل 103 مشاريع استثمارية على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار، بحجم استثماري إجمالي يقدر بـ 10,5 مليار درهم.

حيث تجدر الإشارة، إلى أنه تمت المصادقة على 55 مشروع بقيمة استثمارية إجمالية تصل إلى 5,8 مليار درهم ستمكن من خلق حوالي 10.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر

هذا، إضافة إلى إصلاحات هيكلية لا تقل أهمية، تهم تعبئة العقار الصناعي في وجه المستثمرين، وتنمية مناطق صناعية جديدة مستدامة ومنسجمة مع احتياجات المستثمرين والرهنات الترابية.

مع مواصلة التنزيل التدريجي للإصلاح الجبائي الذي تركز أهدافه على مراجعة النظام الضريبي للشركات وتعزيز عدالتها الضريبية.

وإذ نريد من هذه الإصلاحات، أن تمس كل الجوانب ذات الارتباط الوثيق بواقع المقاولات المغربية وتشجيع المبادرة الخاصة، فإننا في الآن ذاته، نسعى من ورائها لمعالجة مختلف الانشغالات التي كانت تعيق مناخ الأعمال الوطني وتحد من فعاليته المنتظرة.

حضرات السيدات والسادة،

إن مختلف السياسات الحكومية الموجهة لفائدة النسيج المقاولاتي، أعادت تشكيل ملامح مناخ اقتصادي سليم وحامل للفرص الاستثمارية.

وأخص هنا بالذكر، مختلف الجهود الحكومية الموجهة لدعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، باعتبارها قلب النسيج الاقتصادي الوطني ورافعة رئيسية لخلق فرص الشغل.

إذ تغطي هذه الشريحة حاليا أزيد من 90% من النسيج المقاولاتي ببلادنا، وتعد محركا قويا للتشغيل على المستوى الترابي والحد من البطالة، خاصة في صفوف الشباب والفئات الهشة.

كما تزداد أهميتها، من خلال أدوارها الحيوية في تعزيز الابتكار وخلق القيمة المضافة المحلية، مع مساهمتها في تقليص الفوارق المجالية وتواجدها الواسع في المناطق القروية والأقل تنمية، مما يجعل منها أداة فعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتراكية.

وقد تجلى هذا الاهتمام الحكومي، في مرحلة أولى، من خلال الإصلاحات التي عرفتتها منظومة الصفقات العمومية، والتي تضمنت أساسا تخصيص نسبة 30% من مبالغ الصفقات المبرمجة لفائدة هذه الفئة من المقاولات.

وفي نفس هذا السياق، يعد إطلاق الحكومة الفعلي للنظام الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، محطة استراتيجية في تنزيل مقتضيات الميثاق الجديد للاستثمار.

ذلك أنه يتيح التوزيع المنصف لآليات دعم الاستثمار عبر كافة جهات المملكة، ويكرس البعد الترابي للاستثمار مع تعزيز حكamته الجهوية.

ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت الحكومة ثلاث منح للاستثمار، والتي يمكن أن يصل مجموعها إلى 30% من المبلغ الإجمالي للاستثمار القابل للدعم تتعلق بالجوانب التالية:

منحة خاصة بخلق مناصب شغل قارة، تهدف إلى تعزيز دينامية التشغيل من طرف هذه المقاولات؛

منحة ترابية، تروم التقليل من التفاوتات المجالية وتعزيز العدالة المجالية من خلال المساهمة في النهوض بدينامية التنمية والتشغيل على مستوى الأقاليم والعمالات؛

ومنحة خاصة بالأنشطة ذات الأولوية، نظرا لأهميتها في تحقيق الإقلاع الاقتصادي وإنعاش الشغل.

وهي منح موجهة للاستثمار في مهن وقطاعات إنتاجية مهمة، تشمل حوالي 14 قطاعا أساسيا و54 نشاطا فرعيا، على امتداد كافة المناطق والأقاليم.

كما أنها تلتقي مع مضامين خارطة الطريق الجديدة للتشغيل، التي خصصت أحد محاورها الأساسية لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة بغلاف إجمالي سنوي يقدر بـ 12 مليار درهم.

وهي تحفيزات مباشرة تعكس إرادة الحكومة الثابتة من أجل خلق بيئة اقتصادية محلية صاعدة، وتثمين المؤهلات المجالية. مع تمكين منظومة التشغيل على المستوى الجهوي لتكون المستفيد الأول من ثمار هذه الدينامية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى شروع الحكومة في تنظيم قوافل تعريفية بهذا النظام الجديد، شملت إلى حدود نهاية نونبر 2025، 31 إقليما وعمالة من أصل 75، مما مكن من تعبئة عدد مهم من المقاولين وحاملي المشاريع وفاعلين اقتصاديين محليين. كما لقيت هذه المبادرة الطموحة، تجاوبا سريعا من الفئات المستهدفة، إذ استقبلت البوابة الوطنية لنظام الدعم الجديد المخصص للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة -CRI-Invest، ما مجموعه 63 ملفا استثماريا، بحجم استثماري إجمالي يناهز 880 مليون درهم، من شأنها إحداث حوالي 2.200 منصب شغل مباشر، وتهم هذه المشاريع مختلف جهات المملكة.

وفي نفس السياق، لا يسعني إلا التنويه بالشركاء المؤسساتيين وفي مقدمتهم القطاع البنكي والاتحاد العام لمقاولات المغرب

لأنخراطهم في هذه الدينامية الحكومية من خلال التوقيع على ميثاق تمويل ومواكبة المقاولات الصغيرة جدا.

حيث يهدف هذا الميثاق، إلى إحداث آليات جديدة لدعم استثمار هذه الفئة من المقاولات، مع توفير عروض تمويل تتناسب مع حاجياتها، ورفع مختلف القيود التي كانت تعيق تطورها.

ذلك، وتواصل الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة (Maroc PME) جهودها عبر وضع خطة متكاملة لتسريع تحول المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة "PACTE TPME".

تتضمن حزمة من برامج الدعم التقني لفائدة هذه المقاولات، من أجل تحسين تنافسيتها ونموها المستدام وتمكينها من الحفاظ على مناصب الشغل وخلق فرص جديدة.

وتشمل هذه الدينامية صياغة وتنفيذ الإطار التعاقدي بين الدولة والوكالة للفترة 2025-2030، المتعلق بتنفيذ خطة تسريع نمو المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتحويلها.

ومن جانب آخر، ولدعم جهود التنمية والتشغيل داخل المجالات القروية والجبليّة، عملت الحكومة على إرساء آليات جديدة لتأطير ومواكبة الشباب حاملي المشاريع في الميدان الفلاحي.

وذلك عبر إحداث "المراكز الجهوية للشباب المقاولين في الفلاحة والصناعات الغذائية" على مستوى كل الجهات، التي تستهدف استقطاب وتتبع المقاولات الفلاحية في مختلف سلاسل الإنتاج. فضلا عن تعزيز المواكبة التقنية والمالية للتعاونيات الشبابية الحاملة للمشاريع الفلاحية والخدمات الفلاحية في إطار مشاريع الفلاحة التضامنية.

بلغت طاقتها الاستهدافية، ما يناهز أزيد من 13.800 شابا وشابة من أنشطة الدعم والمواكبة همت في الإجمالي 5.200 مشروع، موزعة بين مجموعة من البرامج.

كما أنه ضمانا للاستغلال الأمثل للرصيد العقاري الفلاحي، تمت تعبئة ما مجموعه 121.400 هكتارا من الملك الخاص للدولة موزعة على 1.698 مشروعا، باستثمار إجمالي قدره 24 مليار درهم مع خلق ما يقارب 69.000 منصب شغل.

أما على مستوى العقارات السلالية، فقد تمت تعبئة ما يناهز مليون هكتار، مع وضع نظام لحكمة هذه العملية وإطار متكامل للدعم، موجهة لفائدة حاملي المشاريع الفلاحية. وقد عرف وتيرة إنجاز هذا المحور، تقييم مؤهلات فلاحية لما يعادل 324.764 هكتار من الأراضي البورية، مع المصادقة على 3.053 مشروعا للكرء والتوقيع اتفاقيات الشراكة على مساحة 35.923 هكتار من الأراضي الجماعية من طرف اللجن الإقليمية للكرء.

حضرات السيدات والسادة،

يمكن القول اليوم، على أن مختلف هذه التحولات الجديدة التي تعرفها سياسة الدولة في مجال الاستثمار، أعادت رسم خريطة التنمية بالمغرب.

وهو ما يرفع كذلك جاهزية مجالاتنا الجهوية لقيادة برامج التنشيط الاقتصادي وريادة الأعمال، وإعطاء دفعة قوية للبعد الترابي في مجالات التشغيل والارتقاء الاجتماعي.

وهي دينامية ذات آفاق مستقبلية واسعة، نسعى من خلالها مواصلة الانخراط الجاد والمسؤول لكل الفاعلين والمؤسسات المعنية.

ضمانا للتنفيذ السليم لمضامين التعليمات الملكية السامية القاضية بإطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة.

والتي ينتظر أن تشكل أداة منسجمة للتدخلات العمومية على المستوى الترابي، وآلية للتغلب على مختلف التحديات المرتبطة بالبنيات التحتية والخدمات الأساسية.

مع ضمان ولوج الجميع على قدم المساواة إلى ثمار النمو الوطني، وترجمة الاستثمارات العمومية إلى أثر ملموس وتحسين ظروف عيش المواطنين والمواطنات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته